الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الباكستاني والعلاقات العسكرية بينهما 1974-1977م

م.م. حيدر جواد كاظم جاسم الشافعي أ.د. نعيم جاسم محمد
كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل

The American position on Pakistan's nuclear program and military relations between them1974-1977

Ass. Lec. Hayder Jawad Kadhim
Prof. Dr. Naim Jeasem Mouhammed
College of Education for Human Sciences\ University of Babylon
Hayderjawad1976@yahoo.com drrnaeem271@gmail.com

Abstract

The Pakistan nuclear programmer related, in a big way to the India programmer، So all the development in the Pakistan programmer was a reflect to the India Programmer.

After the first India test for the nuclear bomb in 8 th of May 1974, The senario has completely changcd in southern Asia, Which Later effect the relations between USA and Pakistan in nuclear sprade.

In spite of the grantee's that Andera Gandi sent to the President Botto Which insured that India tested their first bomb for Peaceful waters only, So Botto desided to start the Pakistani nuclear programmer as a reflect.The research contain three main Points.

The first Point Pakistan first attempts to develop a nuclear programmer. Second Point was Pakistani efforts to develops the programmer and the USA openion in that, Third Point was the USA openion about Pakistani's persistent on developing that programmer.

Keywords: America, Pakistan, nuclear, program, weapon.

الملخص:

ارتبط تطور البرنامج النووي الباكستاني الى حد كبير بتطور البرنامج النووي الهندي، فكانت معظم التطورات الجارية في المجال النووي لباكستان بمثابة رد فعل للتطورات الجارية على الجانب الهندي. وبعد قيام الهند بإجراء أول تفجير نووي لها في الثامن عشر من أيار 1974، أوجد نقطة تحول مهمة في السيناريو الاستراتيجي لجنوب آسيا، والذي أثر لاحقاً في العلاقات الامريكية – الباكستانية في مسألة الانتشار النووي، وأصبحت قضية الحد من الانتشار النووي ذات أهمية كبيرة في علاقات باكستان مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكان رد فعل حكومة ذو الفقار علي بوتو المبدئي هو الحصول على ضمانات من الدول النووية ضد احتمال ابتزاز نووي هندي, واقترحت باكستان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، والتوقيع الثنائي على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية مع الهند، التي رفضتها الأخيرة وجميع الأطراف الأخرى.

الكلمات المفتاحية: أمريكا، باكستان، نووي، برنامج، سلاح.

المقدمة

ارتبط تطور البرنامج النووي الباكستاني الى حد كبير بتطور البرنامج النووي الهندي، فكانت معظم التطورات الجارية في المجال النووي لباكستان بمثابة رد فعل للتطورات الجارية على الجانب الهندي. وبعد قيام الهند بإجراء أول تفجير نووي لها في الثامن عشر من آيار 1974، أوجد نقطة تحول مهمة في السيناريو الإستراتيجي لجنوب آسيا، والذي أثر لاحقاً في العلاقات الامريكية – الباكستانية في مسألة الأنتشار النووي، وأصبحت قضية الحد من الأنتشار النووي ذات أهمية كبيرة في علاقات باكستان مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكان رد فعل حكومة ذو الفقار علي بوتو المبدئي هو الحصول على ضمانات من الدول النووية ضد احتمال ابتزاز نووي هندي, واقترحت باكستان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، والتوقيع الثنائي على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية مع الهند، التي رفضتها الأخيرة وجميع الأطراف الأخرى.

سعت باكستان بكل السبل من اجل اقامة برنامج نووي بمساعدة اجنبية وذلك لمواجهة البرنامج النووي الهندي الذي اصبح يهدد وجودها لا سيما وان الخلاف بين البلدين كان مستمراً منذ استقلالها عام 1974 بسبب اقليم كشمير المتنازع عليه بينهما، إلا ان الولايات المتحدة الامريكية الحليفة لباكستان قد عارضت البرنامج النووي الباكستاني واتخذت موقفاً متشدداً تجاهه، ولمعرفة طبيعة الموقف الامريكي من البرنامج النووي الباكستاني وتأثير ذلك مع العلاقات العسكرية بينهما للمدة 1974–1977 تم اختيار هذا الموضوع.

يشتمل البحث على ثلاثة محاور رئيسية، يتضمن المحور الاول البدايات الأولى لسعي باكستان لتطوير البنامج النووي حتى عام 1974، واشتمل المحور الثاني عن جهود باكستان في تطوير البرنامج النووي والموقف الامريكي منه 1974–1975، في حين سلط المحور الثالث الضوء على موقف الولايات المتحدة من اصرار باكستان على المضي بالبرنامج النووي 1976–1977.

اعتمد في اعداد البحث على عدة مصادر اساسية ورئيسة على رأسها الوثائق الامريكية المنشورة بعنوان: وثائق العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الامريكية ملف باكستان1975–1977. المعنونة باللغة الانكليزية (Foreign Relation of United State) اذ عدت المادة الاساسية للبحث لما تمثله تلك الوثائق من اهمية في وصف وبيان الكثير من جزئيات السياسة الامريكية في علاقاتها العسكرية مع باكستان. فضلاً عن استخدام الاطاريح العربية والأجنبية غير المنشورة التي ساعدت في الحصول على مادة مهمة افادتنا في ثنايا الموضوع.

البدايات الأولى لسعي باكستان لتطوير البرنامج النووي حتى عام 1974

بدأ البرنامج النووي الباكستاني منذ عام 1955، عندما تم تأسيس أول مركز للبحوث النووية في باكستان سميت وقتها بـ(لجنة الطاقة الذرية)، كان الهدف من انشائه تمكين باكستان من الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ثم تغير اسم اللجنة عام 1956 الى (وكالة الطاقة الذرية الباكستانية)[1]، وأنشأت باكستان عام 1960(معهد باكستان لعلوم وتكنولوجيا الذرة)، حصل هذا المعهد على أول مفاعل أبحاث هدية من الولايات المتحدة الأمريكية، من نوع حوض سباحة/ماء خفيف بقدرة (5) ميغاواط حرارية، ليس بذي قيمة للأغراض العسكرية[2]، ونتيجة لطموح الهند في هذا المجال صرح ذو الفقار علي بوتو[3] عام 1965 عندما تولى دعم البرنامج النووي الباكستاني للحصول على القنبلة النووية بقوله: "**إذا بنت الهند االقنبلة النووية فإننا سنقتات الاعشاب والاوراق، بل حتى نعاني آلام الجوع، ولكننا سنحصل على قنبلة من صنع أيدينا، انه ليس لدينا بديل**"[4]، وتعاقدت الحكومة الباكستانية عام 1965 مع شركة جنرال اليكتريك (The Genral Electric) الكندية للحصول على مفاعل نووي لتزويد خمسة ملايين باكستاني من سكان كراتشي بالطاقة الكهربائية، حصلت باكستان وقتها على مساعدات كندية بلغت قيمتها (47) مليون دولار[5]، فيما رفضت باكستان عام 1968 التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، الذي تبنته الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وقد ربطت باكستان موافقتها على الانضمام لمعاهدة حظر الأسلحة النووية بعد موافقة عدوتها الهند الانضمام لهذه المعاهدة، كون باكستان تعتقد ان الأخيرة الخطر الذي يهدد أمنها القومي، لا سيما بعد الحروب التي خاضتها معها، خلال الاعوام 1948و 1965و 1971

(1) للمزيد من التفاصيل عن بدايات البرنامج النووي الباكستاني ينظر: علي محمد المياح، التوازن النووي في شبه القارة الهندية، مجلة الحكمة، العدد7، بغداد، 1999، ص19.

(2) سوبرا همانيام، اساطير وحقائق نووية، ترجمة: عبد القادر السامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987، ص199.

(3) ذو الفقار علي بوتو(1928-1979): ولد في مدينة لاركانا في إقليم السند في باكستان من اسرة أقطاعيه،
أكمل دراسته الأوليه في بومباي، ثم أكمل دراسته العليا في العلوم السياسيه في جامعه كاليفورنيا عام 1950، وحصل على شهاده الحقوق من بريطانيا، كان يؤمن بالديمقراطيه ويدعو الى سيطرة الدولة على المؤسسات الأنتاجية, عمل في المحاماة ولمع أسمه في العديد من القضايا رافضاً الدعاوي الأنفصالية، وفي عام 1958عين وزيراً للتجاره، ثم وزيراً للخارجيه للمدة(1963-1966)، وفي عام 1973 أنتخب رئيساً لباكستان، واستمر في منصبه حتى عام 1978 حينما نجح أنقلاب عسكري قاده ضياء الحق وأعدم عام 1979. للمزيد ينظر: رحيم جودي غياض العميري, ذو الفقار علي بوتو ودوره السياسي في باكستان حتى عام 1979، رساله ماجستير غير منشوره , كليه التربيه, جامعه القادسية ,2011.

(4) مقتبس من: نعيم جاسم محمد وسحر عبد السلام مهدي، السياسة السوفيتية تجاه النشاط النووي الباكستاني (1958- 1977)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد 21، جامعة الكوفة، 2017، ص64.

(5) المصدر نفسه، ص 64.

التي أنتهت باقتطاع باكستان الشرقية وتكوين دولة بنغلادش[1]، فكانت الحرب الأخيرة نقطة تحول مهمة في وضع باكستان على طريق التسليح النووي بلا رجعة، وترك حالة من القلق والضعف في الأمن لدى عموم الباكستانيين، والذي استثمره القادة السياسيين في تحقيق دعم شعبي واسع للبرنامج النووي، ما دفع الرئيس الرئيس الباكستاني آنذاك ذو الفقار علي بوتو التركيز على تطوير الأسلحة النووية، لذلك قامت باكستان عام 1972 بإنشاء أول محطة للطاقة النووية في كراتشي، بالتعاون مع كندا، بطالقة كهربائية سعة (137) ميغاواط[2]. وارتبط تطور البرنامج النووي الباكستاني الى حد كبير بتطور البرنامج النووي الهندي، فكانت معظم التطورات الجارية في المجال النووي لباكستان بمثابة رد فعل للتطورات الجارية على الجانب الهندي[3]. وهو ما دفع باكستان للبحث عن طرق مختلفة للمضي في برنامجها النووي والاتصال مع بعض الدول التي لديها خبرات في هذا المجال.

جهود باكستان في تطوير البرنامج النووي والموقف الامريكي منه

بعد قيام الهند بإجراء أول تفجير نووي لها في الثامن عشر من آيار 1974[4]، جرت نقطة تحول مهمة في السيناريو الإستراتيجي لجنوب آسيا، والذي أثر لاحقاً في العلاقات الامريكية – الباكستانية في مسألة الأنتشار النووي، وأصبحت قضية الحد من الأنتشار النووي ذات أهمية كبيرة في علاقات باكستان مع الولايات المتحدة الأمريكية[5].

كان رد فعل الحكومة الباكستانية المبدئي هو الحصول على ضمانات من الدول النووية ضد احتمال ابتزاز نووي هندي, إلا أن وزير الخارجية الباكستاني عزيز احمد، الذي أسرع بزيارة لندن وباريس وواشنطن فشل في تأمين الضمانات اللازمة من هذه الدول، واقترحت باكستان أيضاً إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، والتوقيع الثنائي على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية مع الهند، لكن الهند وجميع الأطراف الأخرى رفضت الاقتراح الباكستاني[6].

من جانب آخر حاولت الحكومة الباكستانية اقناع الإدارة الأمريكية برفع الحصار عن الأسلحة الفتاكة المفروضة عليها منذ عام 1965، أو قبول السعي للحصول على التكنولوجيا النووية[7]، وأوضح رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو ان باكستان لا تحتاج الى سلاح نووي اذا كان يمكن ان تدافع عن نفسها بالوسائل التقليدية، لكنها لم تجد أي بادرة من الإدارة الأمريكية تسمح برفع الحصار[8].

وعلى الرغم من رسائل التطمين التي بعثتها رئيسة وزراء الهند انديرا غاندي[9] الى رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو في 23 ايار 1974 بتأكيدها ان الهند انما قامت بتفجيرها النووي لأغراض سلمية[10]، إلا ان رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو أصيب بخيبة أمل حقيقية، وأعرب عن القلق العميق والشديد إزاء تلك التجربة، وذكر ان تلك الخطوة الهندية لا تهدد أمن

(1) Militraly balance, International duistute for strategic studies, 1997- 1998, London, Oxford, P. 190; M. J.Desai, India the nuclear weapons, Vol.3, No. 2, Autumn, 1965 , P. 141.

(2) بول براكن، العصر النووي الثاني الإستراتيجيا والأخطار وسياسات القوى الجديدة، ترجمة بسام شيحا وسعيد الحسنة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص 131.

(3) المصدر نفسه، ص 131.

(4) Saeeda Sultana, OP.Cit, P. 30; The Guardian, 19 May, 1974; Washington Post, Newspaper, 19 May, 1974.

(5) Jehangir Khan, U.S, Pakistan Relations, The Geo-strategic and Geopolitical Factors, Canadian Social Science, Vol. 6, No. 2, 2010, P. 68.

(6) Zulfqar Khan, The Politics of Nuclear Non- Proliferation with Particular Reference to South Asia, IRRI Journal V, No. 1, 2005, P. 86.

(7) The New York Times, Newspaper, 9Jul, 1974 ; Los Angeles Times, Newspaper, 11 Nov, 1974.

(8) The Christian Science Newspaper, 3 Dec, 1974 ; Margaret M. Huffman , OP. Cit, P. 22 ; Umbreen Javaid and Imrana Mushtaq, OP. Cit, P. 295.

(9) انديرا غاندي (1917-1984): امرأة هندية ولدت في مدينة الله آباد المقدسة، وهي الأبنة الوحيدة لجواهر لال نهرو وحفيدة ميتلانهرو المحامي الوطني اللامع الذي كنا يعد من أبرز صانعي الأستقلال الهندي، وهي ابنة عائلة أرستقراطية غنية، إلا ان هذه العائلة أنفقت ما عندها في سبيل الأستقلال، هوايتها المفضلة كانت الوقوف على طاولة عالية والقاء الخطب أمام الخدم حيث كانوا يستقبلوها بالتصفيق، عام 1929 طلبت الأنضمام الى حزب الكونغرس الوطني الذي يرأسه والدها إلا أنه رفض طلبها لصغر سنها فأنشأت منظمة وطنية للأطفال انضم اليها الالاف، ثم درست في سويسرا وبريطانيا في جامعة اسكفورد وعملت مع والدها على توحيد الهند واستمرت حتى وفاة والدها عام 1964، ترأست حكومة بلادها وحزب الكونغرس بين 1966و 1977 ثم سجنت عام 1977 بتهم جنائية وكانت أول رئيسة وزراء تدخل السجن ثم سجنت ثانية بعد سنة. للمزيد عنها ينظر: نبراس بلاسم كاظم الطائي، انديرا غاندي ودورها في الحياة الأقتصادية والسياسية في الهند 1917-1977، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2016.

(10) الثورة (جريدة), بغداد، العدد 1772 , 24 ايار 1974.

باكستان فحسب بل تهدد القارة الآسيوية برمتها[1]، من هذا المنطلق قرر أن يبدأ الخيار النووي الباكستاني الذي اعتقد انه أمر حتمي ومتوافق مع المتطلبات الجغرافية الاستراتيجية للبلد ووضعه كأحد البلدان الرائدة في العالم الثالث[2].

أبدت باكستان اهتماماً بالخيار النووي الى درجة ان رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو هدد بأن الشعب الباكستاني سوف ينتج القنبلة النووية حتى لو اضطر الى أكل العشب[3]، لاسيما بعد أن ابدت الإدارة الأمريكية رفضها القاطع أستئناف بيع الأسلحة الفتاكة الى باكستان[4]، فبدأت في أول خطوة لها بأن تعاقدت مع فرنسا للحصول على محطة إعادة المعالجة[5].

حاولت باكستان الحصول على الأسلحة النووية بطريقتين[6]:

الأول– الحصول على البلوتونيوم من مفاعل الابحاث بعد فصله.

الثاني– اشباع اليورانيوم.

وقد كان الطريق الأول هو المرشح، إذ يتوفر لدى اسلام آباد المفاعل، وكان يتوجب استخراج اليورانيوم وفصله بطريقة خاصة بمساعدة الفرنسيين، إذ سبق وان وقعت فرنسا اتفاقاً مع باكستان منذ عام 1974 لإنشاء مصنع إعادة معاملة الوقود النووي(مفاعل تشازما او كاشما)، في كاهوتا جنوب اسلام آباد[7]، وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية لن تتراجع الحكومة الفرنسية عن عقدها المبرم مع حكومة باكستان[8]، وفي العام نفسه فرضت الولايات المتحدة حظراً للتكنولوجيا النووية على باكستان، وممارسة الضغوط من أجل إيقاف برنامجها النووي، وقامت واشنطن بمساعي حثيثة للضغط على باكستان ثم فرنسا لإلغاء صفقة بيع المفاعل، إذ مارست الإدارة الأمريكية ضغطاً متواصلاً على فرنسا لكي تقوم الأخيرة بفرض رقابة وتفتيش على المفاعل كحد أدنى من الاحتياطات الواجب اتخاذها، ولم تغير فرنسا موقفها، إلا عندما قدم المسؤولون الأمريكيون أدلة جديدة تؤكد ان باكستان تنوي استخدام المفاعل للعمل على تطوير برنامجها للأسلحة النووية، ما جعل فرنسا تماطل في تسليم المعدات المتعاقد عليها[9].

لم تثن الضغوط الأمريكية عزيمة الرئيس الباكستاني ذو الفقار علي بوتو، بل نجح في طرح ما اسماه (القنبلة الإسلامية) ليحصل على دعم البلدان العربية[10]، لاسيما عند عقد المؤتمر الاسلامي في الثاني والعشرين من شباط 1972، إذ عقدت باكستان اتفاقية سرية مع الرئيس الليبي معمر القذافي[11] لمساعدة باكستان في تمويل برنامجها وتجهيزها بكميات كبيرة من اليورانيوم المخصب واستخدام نفوذها لدى النيجر للحصول على مادة اليورانيوم[12].

---

(1) د. ك. و. , ملفات وزارة الخارجية العراقية, رقم الملف د/277/5 , الوثيقة رقم 118 / 3572 , اسلام اباد, 25 / 5 / 1974 , ص 2.

(2) Zulfqar Khan, OP. Cit, P. 86.

(3) احمد ابراهيم محمود، التجارب النووية الهندية – الباكستانية، الاثار الاستراتيجية والانعكاسات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، بحث في كتاب (الخيار النووي في الشرق الأوسط)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص477 ؛

William Burr, National Security Archive 1977- 1997, China, Pakistan and the Bomb, No. 114, Washington, 5 March, 2004, P. 2.

(4) Washington Post, Newspaper, 25 Sep, 1974

(5) Margaret M. Huffman, the United Stateand Pakistan during Crisis from the Russian Intervention in Afghanistan to 9/11, director of thesis, Major Department History, Master of Arts, East Carolina University, 2012, P.22.

(6)مأمون كيوان، السلاح النووي الباكستاني: التحديات والمصير، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، (د.ت)، ص 2.

(7)المصدر نفسه، ص 4؛ سوبرا همانيوم، المصدر السابق، ص 215.

(8) ان العقد المبرم مع فرنسا لم يسر بالطريقة المطلوبة بسبب الضغوط الأمريكية على فرنسا وحدوث انقلاب عام 1977، ما اضطر فرنسا الى الغاء العقد في اب 1978. ينظر: Zulfqar Khan, OP. Cit, P. 34-35.

(9) سعد علي حسين خميس التميمي، التوازن النووي الهندي- الباكستاني دوافع التحول وآثاره, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين، بغداد, 2000، ص115.

(10) The New York Times, Newspaper, 17 Oct, 1974.

(11) معمر القذافي (1942-2011): سياسي وثوري ليبي، ولد في قرية جهنم في مدينة سرت، تلقى تعليمه الأول فيها، بعد ان اكمل دراسته الاعدادية في مصراته التحق بالكلية العسكرية في بنغازي وتخرج منها عام 1966برتبة ملازم، شكل تنظيم الضباط الاحرار وقام في ايلول 1969 بثورة اسقطت النظام الملكي واستولى على الحكم، شكل مجلس قيادة الثورة في 9 ايلول 1969 واستمر في الحكم حتى سقوطه عام 2011، ينظر: هاجر خضر محمد النصراوي، معمر القذافي ودوره في سياسة ليبيا الداخلية حتى عام 1979، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، 2016.

(12) هاني الياس خضر الحديثي، البرنامج النووي الباكستاني: الدوافع والقدرات، من كتاب التسلح في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، بغداد، 1988، ص178؛ William Burr, OP. Cit, P. 5.

من جانب آخر اجتمع رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو بأبرز العلماء الباكستانيين، وكان من بينهم العالم النووي الباكستاني عبد القدير خان[1]، إثرها خصص بوتو مبلغ قدره (450) مليون دولار كموازنة للبرنامج النووي، إلا أن الامور لم تسرِ كما أرادها بوتو، لأن الدول المصدرة للتكنولوجيا النووية جمدت جميع عقود شركاتها التي وقعتها مع باكستان على خلفية التجربة النووية الهندية الأولى والخشية من تحول الأمر الى سباق في التسلح النووي في جنوب آسيا[2].

على الرغم من ذلك لم تستسلم الحكومة الباكستانية، ولن تتوقف عن مشروعها النووي وواصلت جهودها في الحصول على مقومات البرنامج النووي[3]، وساعدها في ذلك العالم عبد القدير خان إذ بعد عودته من هولندا واستقالته من الشركة الهولندية التي كان يعمل بها وهي شركة كانت تتولى تطوير الدراسات والتصميمات النووية لمصلحة الدول الاوربية الى باكستان عام 1975 كان قد حمل معه لائحة بأسماء الشركات والمهندسين الذين زودوا مصنع المبيليو (Mebelio) الخاص بتخصيب اليورانيوم في كاهوتا جنوب اسلام اباد في باكستان بمعداته واشرفوا على تشييده وعلى سير أعماله، كما حمل معه مئات الوثائق شديدة الحساسية، وتم تعينه على الفور من قبل رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو رئيساً لهيئة الابحاث الذرية الباكستانية وزوده بصلاحيات واسعة، واصبح ارتباطه بالرئيس بوتو بشكل مباشر[4]، وفي الوقت نفسه طلبت الحكومة الباكستانية من جميع المهندسين والتقنيين والخبراء من أصل باكستاني الذين يعملون في اوربا والولايات المتحدة وكندا العودة الى بلدهم الأم والعمل لمصلحة بلادهم[5].

طلبت الحكومة الباكستانية بما حصلت عليه من وثائق سرية من عبد القدير خان شراء قطع معدنية مهمة لبرنامجها النووي من شركة فرنسية عن طريق سفارتها في بروكسل، إلا أن الشركة لم تستجب لطلب الحكومة الباكستانية وأجرت تحقيق عن كيفية وصول تلك الوثائق الى باكستان، ونتيجة لتعقد الأمر ووصوله الى الحكومة الهولندية تدخلت الإدارة الأمريكية واستطاعت إقناع الأخيرة بالتريث وعدم التسرع باتهام عبد القدير خان[6]، ويبدو ان قيام الإدارة الأمريكية بهذا التصرف هو لإخراج حليفتها باكستان من هذا الموقف، ولإفهام الأخيرة ان الإدارة الأمريكية لازالت الحليف القوي الذي تستطيع الاعتماد عليه.

ابلغت الإدارة الأمريكية ذو الفقار علي بوتو عند زيارته للولايات المتحدة في الخامس من شباط 1975، بإنها مستعدة لرفع حظر الاسلحة على باكستان من اجل اقناع بوتو بالغاء فكرة تطوير السلاح النووي[7]، وان تبقي باكستان هذا الأمر بشكل سري، وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية حاولت ان لا تجعل هذا الامر شرطاً لازماً لرفع الحظر المفروض على الاسلحة، لكنها ارادت ان يشير رئيس الوزراء بوتو علناً الى فكرة عدم انتشار الاسلحة النووية، وبينت واشنطن للحكومة الباكستانية ان فكرة انتشار الاسلحة النووية ليس في مصلحة أحد، وانها تبذل كل جهد ممكن لإحتواء انتشاره، وان واحدة من الاشياء التي تأمل في تحقيقها في تحسين العلاقة مع الهند

(1) عبد القدير خان: عالم باكستاني مسلم متخصص بالفيزياء النووية ولد عام 1936 بمدينة بوبال بالهند، اثناء الاحتلال البريطاني، اكمل دراسة الدكتوراه عام 1972 من جامعة لوفين البلجيكية، ويعد من ابرز علماء الذرة الباكستانيين، واستطاع خلال عمله في هولندا الحصول على معلومات مهمة تتعلق بتخصيب اليورانيوم، وغادر هولندا عام 1975 ليعود الى باكستان، ويرجع اليه الفضل في قدرة باكستان على تخصيب اليورانيوم. ينظر: محمد عبد الفقار شكر، عبد القدير خان: الآب الروحي للقنبلة النووية الباكستانية، كراتشي، باكستان، 2003، ص79.

(2) F.R.U.S., 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia,1973- 1976, Memorandum of Conversation, No. 189, Washington, 5 February, 1975, P.1; Zulfqar Khan, OP. Cit, P. 35.

(3) مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر، باكستان والديمقراطية، تقارير إستراتيجية، د.م، 2008، ص 11.

(4) سوبرا همانيام، المصدر السابق، ص216- 217 ؛ هاني الياس الحديثي، المصدر السابق، ص196-197؛ ابراهيم عبد الحميد غالي، سياسة الهند النووية في نصف قرن المسار والمؤثرات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2013، ص194؛ محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية، تركة قرن مضى وحمولة قرن اتى، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2005، ص 309-310.

(5) رحيم جودي غياض العميري، المصدر السابق، ص147.

(6) للمزيد من التفاصيل عن كيفية وصول تلك الوثائق والمستندات السرية الى باكستان ينظر: هاني الياس الحديثي، المصدر السابق، ص196؛
Willem Van Kemenade, The Fragile Pakistan State Ally of the United States and China, (N.P), (N.D). P. 14.

(7) Washington Post, Newspaper, 5 Feb, 1975; Ibid, 6 Feb, 1975.

هو نهج جماعي تعاوني لكبح جماح الطموحات النووية الهندية، وهو هدف تعتقد الإدارة الأمريكية انه أيضاً يصب في مصلحة باكستان، فضلاً عن المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الإدارة الأمريكية الى الأخيرة[1].

وفي الرابع والعشرين من اذار 1975 قررت الإدارة الأمريكية رفع الحصار عن مبيعات الإدارة الأمريكية من المعدات العسكرية الفتاكة الى باكستان والهند، والتي فرضت عليهما منذ عام 1965، وأكدت في الوقت نفسه انه ينبغي للإدارة الأمريكية، أن تستجيب في المستقبل قدر الإمكان لطلبات بيع المواد والخدمات الدفاعية التي تلبي الاحتياجات الأمنية المشروعة للقوات العسكرية في كل من باكستان والهند[2]، وتخضع جميع المبيعات اللإرشادات التالية[3]:

1- ستكون مبيعات المعدات العسكرية الأمريكية لباكستان والهند على اساس نقدي فقط.

2- جميع المبيعات ستكون متناسبة مع سياسة الولايات المتحدة الشاملة في جنوب آسيا لتشجيع عملية التطبيع والمصالحة بين باكستان والهند.

3- ينبغي التركيز على الاسلحة والمعدات التي تعزز بوضوح القدرات الدفاعية.

اشترطت الولايات المتحدة الامريكية ان تطبق تلك المبادئ المبينة أعلاه أيضاً على أي طلبات لنقل المعدات العسكرية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة من بلدان ثالثة الى باكستان أو الهند، ويتولى وزير الدفاع ومدير المخابرات المركزية الامريكية مسؤولية رصد شحنات الاسلحة الى باكستان والهند من جميع المصادر على أساس مستمر، وينبغي إعداد تقرير يوجز هذه الشحنات ويقدم تقييماً دقيقاً للقدرات العسكرية المرتقبة، بما في ذلك القدرة النووية بحسب ما يقتضي الامر، ويكون التقرير نصف سنوي في 30 حزيران و30 كانون الأول من كل عام[4].

وفي غضون ذلك قدم وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر مذكرة للرئيس الأمريكي جيرالد فورد(Gerald Ford)[5] في الثاني والعشرين من آذار 1975، إثر افتتاحه لجلسة مؤتمر السنتو الذي عقد في واشنطن والذي ضم وزراء كل من ايران وتركيا وباكستان والمملكة المتحدة، والذي تضمن موضوعه تجديد وقوف الولايات المتحدة الى جانب أصدقائها وحلفائها، وأكد كيسنجر خلال المذكرة الأنفة الذكر أنه أجرى محادثات مع وزير خارجية باكستان عزيز احمد، الذي أكد ان الذي يثير قلق حكومته احتمال قيام الهند بمهاجمة باكستان مرة أخرى في غضون عامين، مستنداً على ما وصلت اليه الهند من تطوير اسلحتها النووية[6]، وأكد كيسنجر للرئيس الامريكي ايضاً "**انه ومنذ قرار رفع الحظر، لم تقدم باكستان أي طلب محدد لشراء الأسلحة منا، وهم يحاولون بعناية تحديد اولوياتهم لأنهم لا يملكون المال لشراء الأسلحة المتطورة التي يريدونها في غضون الإطار الزمني المقبل لمدة عامين، وطالب عزيز احمد بأن**

(1) F.R.U.S. 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia,1973- 1976, Meetnig with Zulfikar Ali Bhutto Prime Minister of Pakistan, Washington, 5 February, 1975, P.P. 1-8; The Christian Science Newspapers, 3 Feb, 1975; New York Times, Newspaper, 3 Feb. 1975; Ibid, 24 Feb, 1975; Washington Post, Newspaper, 25 Feb, 1975.

(2) Murad Ali, U.S. Aid to Pakistan during the Tenures of Democrat and Republican Administrations, IPRI Journal, Vol. XVI, No. 2, Summer 2016, P.38; National Security Decision Memorandum 289, U.S, Military Supply Policy to Pakistan and India, Washington, 24 March, 1975. P.1.

(3) Ibid, P.2.

(4) National Security Decision Memorandum 289, U.S, Military Supply Policy to Pakistan and India, Washington, 24 March, 1975. P.1.

(5) جيرالد فورد (1913-2006): الرئيس الثامن والثلاثين للولايات المتحدة الامريكية، ولد في مدنية أوماها نبراسكا واكمل كلية الحقوق، ثم تم انتخابه في مجلس النواب عام 1948، ورشح لمنصب نائب الرئيس من قبل الرئيس السابق ريتشارد نيكسون في عام 1973، على اثر استقالة بيرو أغنيو، وأصبح رئيساً في عام 1974 عندما اضطر نيكسون للاستقالة بعد فضيحة ووترغيت، نجا من محاولتين اغتيال في ايلول 1975، وهزمه جيمي كارتر في انتخابات عام 1976 بفارق ضئيل، وهو الرئيس الامريكي الوحيد الذي لم ينتخب رئيساً توفي عام 2006. للمزيد ينظر:
The Hutchinson, Encyclopedia of Modern Political Biography, Helicon, N. P, 2005, P. 349.

(6) Ford Library, National Security Adviser, Trip Briefing Books for Henry Kissinger, 1974-1976, Box 8, Memorandum from the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to President Ford, No. 224, Washington, 22 May, 1975, P. 1.

نتحدث مع الايرانيين والسعوديين لتشجيعهم على مساعدة الباكستانيين مالياً "، واضاف كيسنجر قائلاً: " **اننا تحدثنا بالفعل مع الشاه وسنواصل تشجيع كل مـن ايران والمملكة العربيــة السعودية على المسـاعدة**"[1].

يبدو من كلام كيسنجر مدى اهتمام الادارة الامريكية بقضية تزويد باكستان بالسلاح التقليدي لمنعها من التوجه للبرنامج النووي الذي كانت اسلام آباد عازمة على تطويره، على الرغم من قلة مواردها المالية.

رحب شاه ايران محمد رضا بهلوي[2] برفع الحظر المفروض على الأسلحة ضد باكستان، مبيناً انها لا تستطيع الدخول في حرب عدوانية، لأن الهند تمتلك قدرة كبيرة جداً، وأكد للإدارة الامريكية بأنه ينبغي تعاون الجميع لإعطاء باكستان القدرة بالدفاع عن نفسها، وفي الوقت الذي أكد فيه هنري كيسنجر بأن باكستان لم تشتري اي شيء من السلاح، فقد رد شاه ايران بأنهم لايملكون المال، وطلبوا منه شخصياً مليار دولار، إلا أنه أعتذر عن تلبية الطلب لأنه لا يملك هذا المبلغ، واكد أن باستطاعة المملكة العربية السعودية توفير هذا المبلغ[3]. ومما يجدر ذكره ان ايران وباكستان والمملكة العربية السعودية من الدول الحليفة للولايات المتحدة الامريكية.

وفي التاسع من تشرين الاول 1975 زار وزير خارجية باكستان عزيز احمد الولايات المتحدة وكان يسعى للقاء الرئيس فورد للحصول على ضمانات من الرئيس شخصياً بتزويد بلاده بالمعدات العسكرية واعطاء الموضوع اهتماماً خاصاً، مستخدماً حجة الخطر الذي تشكله كل من الهند وافغانستان والسوفيت لباكستان، الأمر الذي يجعل طلبات باكستان عاجلة بشكل خاص، ومن جانبه أكد الرئيس فورد لوزير خارجية باكستان قائلاً: "**ان الادارة الامريكية تتحرك بعناية وفاعلية لإعادة العلاقات العسكرية مع باكستان، وتتلقى باكستان الآن معلومات عن الاسعار بشأن مجموعة واسعة من المعدات ذات الطابع الدفاعي في المقام الأول**"[4]. وتابع الرئيس فورد كلامه قائلاً: " **ومع ذلك فإن مخاوف باكستان من هجوم هندي وشيك هي لا تستند الى أي دليل متاح لنا، ومن الواضح أنها تخدم مصالحها الذاتية، نحن نشك في أنهم يبالغون في قلقهم من أجل حصولهم على الاسلحة من الولايات المتحدة والمال من ايران والمملكة العربية السعودية**"[5]. الأمر الذي يؤكد حاجة باكستان للسلاح الامريكي والمساعدة المادية من الدول الحليفة للولايات المتحدة الامريكية وهي كل من ايران والمملكة العربية السعودية.

استمرت المساعي الامريكية لتزويد باكستان بالاسلحة التقليدية، فقد ذكرت وثيقة امريكية ان الولايات المتحدة ستزود باكستان بـ (24) قاذفة نوع Tow و (450) صاروخ من انتاج عام 1975 والسماح للبدء بالتدريب عليها، وارسال فريق لدراسة احتياجات الدفاع الجوي الباكستاني من اجهزة (الرادار)، واستقبال فريق باكستاني مطلع شهر تشرين الثاني من العام نفسه، وتشجيع باكستان أيضاً في الحصول على الطائرات الأمريكية المقاتلة مثل (A–7)، ودعوة رئيس اركان الجيش الباكستاني لزيارة الولايات المتحدة في تشرين الثاني ايضاً[6]، ومن جراء ذلك كان هناك تخوف لدى الحكومة الهندية نتيجة تحركات واشنطن وبكين والاسلحة التي ستقدم من قبلهما لباكستان، لا سيما بعد ان رفعت واشنطن قرار حظر الاسلحة عن باكستان، وبدأت بتزويدها بأحدث الأسلحة لأحياء التحالف(الأمريك الصيني– الباكستاني)، ما جعل الهند تشعر بقلق شديد من تحركات واشنطن وتحالفها ضد موسكو ونيودلهي، ونتيجة لذلك التخوف ارسلت الحكومة الهندية في تشرين الأول 1974 بعثة عسكرية الى موسكو للتباحث حول القرار الامريكي الخاص برفع حظر الاسلحة

(1) Quoted in: Ford Library, National Security Adviser, Trip Briefing Books for Henry Kissinger, 1974-1976, Box 8, Memorandum from the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to President Ford, No. 224, Washington, 22 May, 1975, P.2.

(2) محمد رضا بهلوي (1919-1980): ولد في طهران،وتلقى تعليمه الابتدائي فيها،وفي عام 1931 أرسله والده إلى سويسرا لإكمال دراسته وعاد إلى موطنه عام 1936 والتحق بالكلية الحربية في طهران وتخرج منها عام 1938 برتبة ملازم ثان، توج شاهاً لإيران عام 1941 واستمر في حكم البلاد حتى 1979. ينظر: حسين كريم حمود الحميداوي، محمد رضا بهلوي دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2007؛ محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1983، ص44.

(3) F.R.U.S., 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia,1973- 1976, Memorandum of Conversation, Washington, 15 May, 1975, P. 9-10.

(4) Ibid, meeting with Aziz Ahmed, Minister of State for Foreign and Defense Affairs of Pakistan, Washington, 9 October, 1975, P.1.

(5) Ibid, P.2.

(6) Ibid, P. 2-3.

عن باكستان وغيرها من المسائل التي تهم مصلحة البلدين, وفي الشهر نفسه أرسلت موسكو وفداً عسكرياً رفيع المستوى الى الهند, للتباحث في الامور ذاتها, وجرت مناقشات مستفيضه بين الوفد السوفيتي وبعض القادة الهنود وبحضور رئيسة وزراء الهند انديرا غاندي, وتم خلالها دراسة جوانب متعددة أبرزها مواصلة الدعم العسكري السوفيتي للهند, وتكثيف الجهود والتعاون في مجالات تطوير الاسلحة الدفاعية، ونقل التكنلوجيا المتطورة الى الهند، وتزويدها بطائرات سوفيتية من طراز (MIG)[1], وفي نهاية الاجتماع أكد الطرفين أن تلك الاجتماعات تساعد في تعزيز علاقات الصداقة والتعاون الشامل بين الشعبين السوفيتي والهندي والقوات المسلحة لكلا البلدين, كما ترفع معنويات الحكومة الهندية ضد التحالفات الخارجية المعادية لها، وأبدى الجانب السوفيتي عن قلقه البالغ إزاء سباق التسلح في منطقة جنوب آسيا، داعياً الجميع ببذل قصارى جهدهم من أجل احلال السلام[2].

فيما رأت باكستان ان قيام الاتحاد السوفيتي بزيادة الدعم العسكري للهند وتزويدها بأحدث الاسلحة المتطورة بعد رفع حظر الأسلحة عنها مرفوض وغير مبرر، وعدته موجهاً ضدها بالدرجة الأولى، وأكدت أن الغاية من هذه المساعدات هو حصول السوفيت على قاعدة في المحيط الهندي[3].

وفي ضوء استمرار الجهد العسكري الهندي واعتماده على الاتحاد السوفيتي مصدراً رئيسياً للتسلح، استمرت باكستان في مضاعفة جهودها لتطوير قدراتها العسكرية، معتمدة على الغرب، لا سيما الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن الصين [4]. مما يعني زيادة التوتر بين الهند وباكستان، الأمر الذي ينعكس سلباً على منطقة جنوب آسيا.

موقف الولايات المتحدة من اصرار باكستان على المضي بالبرنامج النووي1976-1977

في التاسع عشر من شباط 1976 ارسلت وزارة الخارجية الأمريكية برقية الى السفارة الباكستانية، أبلغت فيها السفير الباكستاني في واشنطن يعقوب خان قلق الإدارة الأمريكية ازاء إعادة تأهيل وشراء محطة نووية ومحطة مياه من فرنسا، وطالبت بإعادة النظر في عمليات الشراء، وقد اثارت وزارة الخارجية الامريكية في برقيتها النقاط الآتية[5]:

1- هناك زيادة في حجم البرنامج النووي الباكستاني بعد الاستحواذ على التكنولوجيا النووية الحساسة من بعض البلدان التي تمتلك الطاقة النووية من اجل إعادة تأهيل الوقود النووي.
2- لقد رحبنا وأخذنا بالحسبان تأكيدات رئيس الوزراء الباكستاني بوتو في العام الماضي هنا في واشنطن بأن باكستان لن تتحرك نحو تطوير السلاح النووي.
3- في هذا الصدد، فإن جهود لجنة الطاقة الذرية الباكستانية للحصول على محطة نووية من فرنسا هي سبب قلق الإدارة الأمريكية.
4- من الصعب على الولايات المتحدة العثور على مبرر اقتصادي مناسب لحصول باكستان على محطة نووية، لأن قوة المفاعل يدور حول الوقود اليورانيوم الطبيعية، وان باكستان لا تستخدم الوقود المعاد.
5- نأمل ان تعطي باكستان مايلزم من أجل الغاء خططها الحالية للحصول على محطة نووية للتخلص من النفايات، حتى يتسنى تطوير برنامج نووي مستقبلي لباكستان من أجل استحداثها بشكل واضح.

رد السفير الباكستاني يعقوب خان على وزارة الخارجية الامريكية انه قد استوعب تماماً حساسية الموضوع ووعد بمناقشته مع رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو[1].

(1) طارق نجم عبد الواحد، العلاقات الهندية – السوفيتية 1972-1984، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، 2017، ص111.

(2) D. M. f. a. I, Foreign Minister's Statement in Loksabha Onus Arms Supplies to Pakistan on February 25 1975 in Government of India Ministry of External Affairs, Foreign Affairs Record, New Delhi, Vol. 21, No.2, February, 1975, P.P. 74-75.

(3) Ibid, P. 75.

(4) هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية 1971-1994، أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 1995، ص 114.

(5) F.R.U.S, 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia, 1973- 1976, Tel 40475 from the Department of State to the Embassy in Pakistan, Washington, 14 February, 1976, P.P. 1-5.

فيما اشارت دراسة الى ان باكستان والوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تم انجازها عام 1975 أن اسلام آباد ستحتاج الى ما يتراوح بين 8 و600 ميغاواط خلال عقد لتلبية احتياجات الطاقة، وانها ستستغرق أربع سنوات على الأقل لإنجاز مصنع للتخلص من المياه، واضافت الدراسة ان التأخير في الموافقة على اتفاق الضمانات سيؤدي الى تأخير اكمال المحطات ومن ثم تأخير قدرة باكستان على ان تصبح ذات كفاءة[2]، لذا ولتسريع الحصول على الطاقة وقعت باكستان في السابع عشر من آذار 1976 مع فرنسا عقداً لإعادة وحدة المعالجة[3].

شعرت الإدارة الأمريكية بمخاوف كبيرة من اصرار رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو على اقتناء التكنولوجيا النووية، واتضح ذلك بشكل واضح من خلال الرسالة التي أرسلها الرئيس الأمريكي جيرالد فورد الى نظيره الباكستاني ذو الفقار علي بوتو في التاسع عشر من اذار 1976 والتي أبلغ فيها الرئيس بوتو بأن على حكومته ان تدرك ان هناك تخوفاً كبيراً في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى من انتشار التكنولوجيا النووية المرتبطة بتطوير الاسلحة النووية على الصعيد الوطني وبالتحديد تخصيب اليورانيوم وإنتاج المياه الثقيلة وإعادة المعالجة الكيميائية، وأشار الرئيس الامريكي جيرالد فورد قائلاً: "**أنني أعلم من خلال مناقشاتي السابقة معكم أنكم تشاطروننا خوفنا من التهديد الذي يمثله السلم العام والذي يفرضه الأنتشار غير المقيد لتكنولوجيا الاسلحة النووية، وقد رحبت حكومتي بضماناتكم الصريحة بأن باكستان لن تحول جهودها الإنمائية الى برنامج اسلحة نووية، وأن الأنشطة النووية الباكستانية تكرس حصراً للأغراض السلمية**"[4]، وأضاف الرئيس فورد أيضاً: " **ولهذا السبب رحبنا بقرار كوريا التخلي عن اقتناء محطة نووية لإعادة المعالجة، وللسبب نفسه، اكتب اليكم الآن لأطلب منكم أن تنظروا بجدية في الآثار الأوسع نطاقاً لهذه المسألة من أجل الاستقرار في منطقتكم وفي العالم، وان انشاء مرافق نووية حساسة تخضع للرقابة النووية يؤدي حتماً الى ظهور تصورات في كثير من الأوساط، وتتفاقم هذه التصورات في حالة باكستان بسبب عدم وجود مبرر اقتصادي مقنع للحصول على مرافق نووية حساسة**"[5]، وأضاف فورد في رسالته: "**ان اقتناء باكستان لهذه المرافق الحساسة يثير انتقادات كبيرة ويمكن أن يوقف الدعم الامريكي لها، وعلى الحكومة الباكستانية ان تهتم اهتماماً جدياً للتخلي عن خططها الحالية للحصول على مرافق إعادة المعالجة والمياه الثقيلة حتى يتم تطوير برنامجكم النووي مستقبلاً بما فيه الكفاية، والى حين ان تكون هناك بدائل أخرى**"[6].

يبدو من تصريحات الرئيس الامريكي فورد بأنه كان مصراً على مراقبة الانشطة النووية لباكستان وخشيته من ان يتحول برنامجها النووي الى سلاح نووي مما قد يؤدي الى مواجهة مع الهند وقد يشكل تهديداً واضحاً لشبه القارة الهندية.

أستمر القلق في الإدارة الامريكية لا سيما بعد عقد الأتفاق بين باكستان وفرنسا لأنشاء محطة إعادة المعالجة النووية، وكانت واشنطن تشعر بالقلق أيضاً من الحكومة الباكستانية التي سعت للحصول على مصنع لإنتاج الماء الثقيل من المانيا الغربية، الذي يعد مقوم اساسي في السلسلة النووية، لذا ضاعفت الإدارة الامريكية جهودها المبذولة لمنع باكستان من امتلاك القدرة النووية[7].

وفي الوقت نفسه وجه الرئيس الامريكي جيرالد فورد رسالة الى رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو في الرابع والعشرين من اذار 1976 طالب من خلالها باكستان الكف عن الذهاب لمرافق المياه وإعادة المعالجة الثقيلة، وأكدت إدارته مجدداً بأنها تفضل تأجيل ارسال المدمرات البحرية الى باكستان لبضعة أسابيع حتى يكون هناك فهم أوضح للكونغرس الأمريكي بشأن التعديل الذي

(1) F.R.U.S, 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia, 1973- 1976, Tel 40475 from the Department of State to the Embassy in Pakistan, No. 224, Washington, 14 February, 1976, P. 5.
(2) Ibid, P.6.
(3) سوبرا همانيام، المصدر السابق، ص204؛ Saeeda Sultana, OP.Cit, P.30.
(4) Quoted in: F.R.U.S, 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia, 1973- 1976 Letter from to President Ford to Pakistani Prime Minister Bhutto, No.225, Washington, 19 March, 1976, P. 1.
(5) Quoted in: Ibid P. 1.
(6) Quoted in: Ibid, P. 1-2.
(7) Muhammad Asim Malik, OP.Cit, P. 270.

اقترحه السيناتور الامريكي سيمنيغتون (Symington) بشأن مبيعات الأسلحة ومساعدتها لباكستان وغيرها من البلدان التي تشتري مرافق إعادة المعالجة النووية[1].

رد رئيس الوزراء الباكستاني على الرئيس الأمريكي في الثاني عشر من نيسان 1976 برسالة اوضح فيها ان سبب تأخر رد باكستان هو لدراسة جميع جوانب القضية وايلاء أقصى قدر من العناية لهذه الرسالة[2]، إلا أنه على الرغم من ذلك لم تتخل باكستان من اقتناء محطة إعادة المعالجة النووية، ما جعل المحطة التي تعتمد في تجهيز اليورانيوم الطبيعي من الولايات المتحدة وكندا عام 1976 تتوقف عن تجهيز هذه المواد، الأمر الذي دعا علماء ومهندسو هيئة الطاقة الذرية الباكستانية إستمرار العمل بالمحطة من خلال استغلال المصادر التقنية المحلية، وهو ما عزز من رغبة الوكالة في الاستقلال بنشاطها النووي، ونتيجة لهذا الإصرار نجحت باكستان في بناء مصنع صغير لصنع قضبان الوقود لمحطة كراجي النووية وبناء وحدة انتاج الماء الثقيل بسعة صغيرة لتجنب ضغوط الموردين[3]. وعلى الرغم من وقوف الإدارة الأمريكية بشدة ضد طموحات رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو، إلا ان الاخير استمر في المضى قدماً في مشروعه النووي، لذلك قرر عدم الاعتماد على الولايات المتحدة كمصدر وحيد للتسليح فلجأ الى الصين التي زارها في اواخر ايار 1976، يرافقه وفد علمي وعسكري على مستوى رفيع، وقد أعلن عن اتفاقيات للتعاون في جميع المجالات وشكلت لجنة عسكرية مشتركة لمساعدة باكستان لإنجاز برنامجها النووي، ولتمكينها من انتاج الاسلحة النووية[4]، وتزويدها بمخططات الاسلحة الانشطارية لتتناسب مع قدرات البرنامج النووي الهندي[5]، وزودتها أيضاً بـ(50) كيلوغرام من اليورانيوم عالي التخصيب، الأمر الذي ادى الى زيادة اهتمام الولايات المتحدة بباكستان والتي ترجمت لاحقاً الى عدة اجتماعات بين وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر ورئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو[6].

ويبدو ان واشنطن أصبحت تدرك ان الطموحات النووية الباكستانية ليست مجرد خطابة، وان إحباط محاولة اسلام اباد لاقتناء السلاح النووي، سيصبح هدف السياسة الامريكية تجاه الاخير والسبب الرئيسي للخلاف بين الولايات المتحدة وباكستان للسنوات المقبلة.

بعد ان رفضت باكستان طلب الرئيس الأمريكي جيرالد فورد بالتخلي عن اقتناء محطة إعادة المعالجة النووية الذي سبق وان وقعّته مع فرنسا في السابع عشر من اذار 1976، اصدر وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر في الثاني عشر من تموز 1976 عدة خيارات فيما يتعلق بامتلاك باكستان البرنامج النووي، وكان الخيار الموصى به هو إبلاغ رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو من ان بلاده تخاطر بفقدان كل المساعدات الاقتصادية والعسكرية، اذا مضت قدماً في شراء مصنع إعادة المعالجة من فرنسا، وأنه لن يتم النظر في أي مساعدة عسكرية لباكستان مستقبلاً، لاسيما الطائرات المقاتلة نوع(A-7) حتى تلغي باكستان عقد محطة إعادة المعالجة، كما اشار كيسنجر الى انه تم إقرار تشريع يقضي بتعليق المساعدات الى أي دولة تقوم ببناء مرافق إعادة المعالجة، لا سيما وان باكستان لم توقع على إتفاقية حظر الانتشار النووي، لذا فأن ادارته لا تنخدع بالضمانات التي وضعتها باكستان في الاتفاق مع فرنسا لتكون كافية[7].

(1) National Security council, Memorandum for Les Janka from Bob Oakley, Omb Request for NSC Views on Sale of Naval Vessels to Pakistan ,Washington, 24 May, 1976, P.1.

(2) F.R.U.S. 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia, 1973- 1976, Memorandum of Conversation, No. 227, Washington, 12 April, 1976, P.2.

(3) هاني الياس الحديثي، البرنامج النووي الباكستاني الدوافع والقدرات، المصدر السابق، ص194؛ ابراهيم بابللي، التفجيرات النووية الباكستانية، ناشري للنشر الالكتروني، الكويت، 2006، ص 5-6.

(4) سوبرا همانيوم، المصدر السابق، ص207 ؛ الوطن (جريدة)، الكويت، العدد 1760، 21/آب/1979.

(5) Willem Van Kemenade, OP. Cit, P. 14;
صالح عباس الطائي، الهند ونفط الخليج من الترقب الحذر إلى اغتنام الفرص، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، المجلد الثالث، العدد 11، جامعة النهرين، خريف 2006، ص 9.

(6) Lubna Sunawar and Tationa Coutto, U.S, Pakistan Relations during the Cold War, The Journal of Interational Relations, Peace Studies and Development, Vol.1, Iss.1, Article 6, 2015, P.8.

(7) F.R.U.S, 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia, 1973- 1976, Memorandum from the David Elliott and Robert Oakley of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Scowcroft), No. 232, Washington, 12 July, 1976, P.1; Washington Post, Newspaper, 9 August, 1976.

وفي غضون ذلك ذكرت صحيفة نيويورك تايمز الامريكية ان الولايات المتحدة وباكستان اتفقتا في العاشر من اب 1976 في اثناء زيارة وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر الى باكستان بالسعي للتوصل الى تسوية من شأنها ان تحول دون وجود اتفاق حول الخطط الباكستانية لبناء مصنع فرنسي لتصميم الوقود النووي، وتم تأكيد ذلك في مؤتمر صحفي في لاهور قبل مدة قصيرة من مغادرة كيسنجر لباكستان، وذكرت الصحيفة ان رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو وافق بالعمل على صيغة تضمن ان باكستان لن تكون قادرة على تحويل المواد النووية الى متفجرات[1].

استمرت الإدارة الأمريكية في رفضها للبرنامج النووي الباكستاني، واجتمع وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر بالسفير الباكستاني يعقوب خان في واشنطن في الحادي عشر من ايلول 1976 لمناقشة الأمر مجدداً، لكن بعد أن لمس كيسنجر من يعقوب خان اصرار بلاده المضي قدماً للحصول على التكنولوجيا النووية، هدده قائلاً: "**أن باكستان سوف تواجه أعداء سيهاجمون بلادكم اذا فاز الديمقراطيون في الانتخابات المقبلة المزمع اجراءها في الثاني من تشرين الثاني 1976 وستكون مبيعات الأئتمان والأسلحة أكثر صعوبة، بل مستحيلة**"[2].

رد السفير الباكستاني يعقوب خان على تهديد وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر قائلاً: " **إذا كنت تفرض أن لدينا نية للقيام بشيء غير الاغراض السلمية، انت حر في تفسير ذلك**"[3].

ومن جانب آخر جرت محادثات في واشنطن بين وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر مع وزير الخارجية الهندي تشافان والسفير الهندي الجديد في واشنطن كيوال سينغ في الثامن من تشرين الأول 1976، اللذان أكدا لوزير الخارجية الأمريكي ان برنامج الهند النووي لا يثير سباق التسلح في شبه القارة الهندية، فيما أكد كيسنجر قائلاً: "**ان على باكستان ان تتخلى عن خططها لإعادة المعالجة، وإذا فعلوا ذلك، فإننا نعتقد انه يمكننا تخفيف بعض القيود على سياسة الامداد، وان لم تقدم باكستان تنازلات في المجال النووي، لا أتوقع أي تغيرات في مجال توريد الاسلحة إلا في بعض الحالات الصغيرة، ولقد ابلغت باكستان بأنها اذا استعدت للتخلي عن خططها النووية سنتمكن من توسيع عرضنا للأسلحة التقليدية**"[4]، ومن المهم أن نلاحظ أن الولايات المتحدة والدول الغربية اتخذت وجهة نظر بسيطة من تجارب الهند النووية، ولم تكن هناك عقوبات كبيرة عليها باستثناء قطع التعاون النووي، في الوقت الذي استمرت فيه التهديدات الأمريكية تجاه باكستان لإجبارها على التخلي عن برنامجها النووي، لكن على الرغم من ذلك حققت باكستان نجاحاً بعد اتفاقية عام 1976 مع فرنسا، التي قضت ببناء مصنع المعالجة النووية لأغراض الطاقة والمضي قدما في هذا المجال، وبعد فوز الرئيس الامريكي جيمي كارتر (Jimmy Carter)[5] في الانتخابات الرئاسية التي جرت في الثاني من تشرين الثاني 1976، وجه رسالة الى رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو، طلب خلالها من باكستان الكف عن الذهاب لمرافق المياه وإعادة المعالجة الثقيلة[6]، ولزيادة الضغط على باكستان اجتمع وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر والسفير الامريكي في باكستان بيروود (Byroad) مع السفير الباكستاني يعقوب خان في واشنطن في السابع عشر من كانون الاول 1976 قائلاً: "**ان الإدارة الأمريكية الجديدة تبذل جهد كبير بالضغط على الفرنسيين في الغاء أو تأخير تنفيذ اتفاق إعادة المعالجة النووية**"[7]، وكشف الاجتماع تنامي

(1) New York Times, Newspaper, 10 August, 1976.
(2) Quoted in: F.R.U.S. 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia, 1973- 1976, Memorandum of Conversation, No. 235, Washington, 11 September, 1976, P.2.
(3) Quoted in: Ibid, Memorandum of Conversation, New York, No. 236, 6 October, 1976, P.4-5.
(4) Ibid, Memorandum of Conversation, New York, No. 237, 8 October, 1976, P.7.
(5) جيمي كارتر: الرئيس الامريكي التاسع والثلاثون، ولد في ولاية جورجيا عام 1924، واكمل دراسته فيها، ثم التحق بالأكاديمية البحرية الامريكية وتخرج ضابطاً بحرياً عام 1946، انتخب عضواً في مجلس شيوخ ولاية جورجيا للمدة (1963-1967)، ثم أصبح حاكم ولاية جورجيا في انتخابات عام 1970، وفاز في انتخابات عام 1976 ليصبح رئيساً للولايات المتحدة الامريكية في العام 1977، واستمر حتى عام 1981، وكان له دور كبير في نجاح مباحثات كامب ديفيد عام 1978، حاز على جائزة نوبل للسلام عام 2002. للمزيد ينظر:
The Hutchinson, Encyclopedia of Modern Political Biography, OP. Cit, P. 217.
(6) H. A. Rizvi, the Miltary and Politics in Pakistan (1947-1986), Foundation Books, New Delhi, 1988, P. 201.
(7)Quoted in: F.R.U.S., 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia, 1973- 1976, Memorandum of Conversation, No. 239, Washington, 17 December, 1976, P.6.

الخلافات بشأن القضية النووية من جانب، ومن جانب آخر هدف الاجتماع الى إقناع رئيس الوزراء الباكستاني بوتو للتخلي عن خطط اكمال منشآته النووية في مقابل تعزيز القدرات العسكرية التقليدية لباكستان، وقد رد السفير الباكستاني يعقوب خان بالقول "**ان هذا الأمر يسبب حساسية لحكومتي واقترح انه يمكن ارجاء القضية وإيجاد حل لها الى ما بعد الانتخابات الباكستانية**"[1].

يبدو أن رد السفير الباكستاني في واشنطن جاء متوافقاً مع الظروف التي مرت بها الولايات المتحدة بعد الانتخابات كي تتضح الصورة للرئيس الامريكي الجديد ومعرفة طبيعة سياسته الجديدة تجاه باكستان.

وقد أعدت مذكرة الاستخبارات المشتركة بين الوكالات وهي واحدة من سلسلة يتم إنتاجها بشكل نصف سنوي تم إعدادها بشكل مشترك من قبل (وكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة استخبارات الدفاع، ومكتب الاستخبارات والبحوث، وزارة الخارجية)،دراسة مفصلة عن شحنات الاسلحة الى الهند وباكستان خلال النصف الثاني من عام 1976، والتي بلغت ملايين الدولارات: كما موضح في الجدول رقم (1)[2]:

السنة	الواردات العسكرية للهند	الواردات العسكرية لباكستان
النصف الاول من عام 1976	99	89
النصف الثاني من عام 1976	108	75
المجموع الكلي لعام 1976	207	164

يتضح من الجدول المذكور ان الواردات العسكرية الامريكية لباكستان اقل بكثير من واردات الاسلحة للهند، مما يعني ان هناك تبايناً واضحاً في القدرات العسكرية لكلا البلدين، ويبدو ان توجه باكستان لاقتناء البرنامج النووي كان سبباً في قلة وارداتها من الاسلحة الامريكية، بعد الضغوط التي مارستها واشنطن تجاهها.

وعلى الرغم من الامدادات العسكرية الامريكية للهند بقي الاتحاد السوفيتي المورد الرئيس لها وكانت أهم الواردات العسكرية الهندية من الاتحاد السوفيتي (180) صاروخ من طراز (SA–6) وكان أول استلام للهند من هذا النظام الصاروخي منخفض الارتفاع، وأول خمس طائرات مقاتلة من اصل 70 طائرة من طراز (MIG–21 Bis)، كما يُشتبه في أن السوفييت وافقوا على طلب نيودلهي بإنتاج طائرات مقاتلة من طراز (MIG–21) بموجب ترخيص في الهند، فيما بقيت الصين المورد الرئيسي لباكستان، وأصبحت فرنسا مصدراً مهماً للمعدات المتطورة، فقد زودت باكستان بأول صواريخ ارض جو، فضلاً عن تعهدات بلدان الشرق الاوسط بتقديم الأموال الى باكستان لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية، وأوضحت الدراسة أيضاً ان كلا البلدين (الهند وباكستان) يواصلان تطوير برامجهما النووية الشاملة[3].

وعلى الرغم من المناقشات المستمرة لإلغاء أو تأجيل بيع مصنع إعادة المعالجة من فرنسا الى باكستان، الا أن الصفقة لم تنته، وعلى الرغم من الطلب الذي قدمته باكستان الى الولايات المتحدة في وقت سابق من عام 1976 لشراء (110) طائرة مقاتلة طراز (A–7) لتحسين السلاح الجوي الباكستاني، ورغم امتلاك الاخيرة لسبعة طائرات من طراز (A–7) كما اكده مكتب الاستخبارات والبحوث في وزارة الخارجية الامريكية من خلال الدراسة التي اجراها، الا ان باكستان لم تغير موقفها تجاه الهند بشكل كبير[4].

يبدو أن اصرار الإدارة الأمريكية لإيقاف البرنامج النووي في باكستان وغض النظر عن مثيله في الهند، هو خشيتها من انتشار التكنولوجيا النووية الى البلدان الاسلامية عن طريق باكستان، لاسيما وان هذه البلدان تمتلك النفط والمال، ومن ثم قد يشكل ذلك

(1) Quoted in: Ibid, P.6; Quoted in: Murad Ali, OP. Cit, P. 251.
(2) F.R.U.S., 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia, 1973- 1976, Interagency Intelligence Memorandum 76-047,No. 240, Washington, 30 September, 1976, P.1.
(3) Ibid, P. 2.
(4) Ibid, P.2-3.

تهديداً مباشراً لإسرائيل اولاً وللمصالح الامريكية في المحيط الهندي والشرق الاوسط ثانياً، لذلك حاولت بكل قواها انهاء البرنامج النووي الباكستاني.

وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الباكستاني جدد وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر تحذيره لحكومة باكستان من العواقب المحتملة من مواصلة برنامجها النووي، والتي يمكن أن تشمل قطع المعونات والمساعدة المالية للبلاد[1]، إلا ان باكستان شعرت بأن الضمانات الأمريكية لا يمكن أن تعوض بأي حال من الأحوال امن باكستان، إلا من خلال أنشاء قدرة أمنية متكاملة تشكل رادع نووي قوي يمثل السبيل الوحيد للوقوف امام الهند[2].

من هذا المنطلق بدأت المساعدات الأمريكية لباكستان في الانخفاض، بل ان رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو أكد انه تلقى تهديد بشكل مباشر من وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر، بأنه سيفقد منصبه كرئيس وزراء لباكستان اذا واصل برنامجه النووي قائلاً: "**لا ينبغي لباكستان ان تهين الذكاء الأمريكي مدعية انها تريد المفاعل النووي لاحتياجات الطاقة، وللأغراض السلمية، يجب أن ينتهي المشروع النووي، وان واصلت باكستان المشروع فأن الولايات المتحدة ستجعل منها مثالاً مروعاً**"[3].

يبدو ان هذا التصريح يدل على عزم الادارة الامريكية التخلص من ذو الفقار علي بوتو بعد تيقنها من اصرار الأخير على المضي قدماً باتجاه البرنامج النووي رغم اعتراض الولايات المتحدة المتكرر لهذا البرنامج.

ومن جانب آخر افاد تقرير امريكي بان الولايات المتحدة كانت تخطط لمهاجمة مختبرات أبحاث كاهوتا في باكستان من أجل تدمير القدرة النووية لاسلام آباد، إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية نفت هذه الخطة بشكل قاطع ولكن الشكوك ظلت تراود المسؤولين في اسلام آباد[4].

وعلى الرغم من ان سياسة الامدادات العسكرية الأمريكية لباكستان والهند كانت لا تزال نشطة بموجب قرار مجلس الأمن المرقم (289) والذي صدر وفق اتصال مع الرئيس الأمريكي فورد منذ اوائل عام 1975، إلا أن الهيئة الوطنية للرقابة النووية الامريكية طلبت في الثاني والعشرين من كانون الثاني 1977 تقريراً نصف سنوي من وكالة الاستخبارات الامريكية عن كمية ونوع شحنات الأسلحة المرسلة الى باكستان والهند خلال الستة أشهر الماضية من عام 1976، وأوصت الهيئة بالضغط على باكستان لإنهاء رغبتها في الحصول على مصنع إعادة المعالجة النووية المتفق عليه مع فرنسا[5].

وفي غضون ذلك قررت ادارة الرئيس الامريكي الجديد جيمي كارتر التي سعت الى تعزيز علاقاتها مع الهند، منع بيع صفقة الطائرات العسكرية التي طلبتها باكستان، والتي تتضمن بيع (110) طائرة هجومية من طراز (A–7)، وشددت واشنطن على عاملين رئيسيين: اولهما الطبيعة الضعيفة لحكومة رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو، التي تعرضت للتحريض العنيف، وثانيهما الدور المحتمل لباكستان كدولة نووية والذي يعد لعنة لواشنطن[6].

وعلى الرغم من التحديات التي تعرض لها رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو طوال مدة حكمة، إلا انه حافظ على ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري لتقوية الجيش وتقوية نفوده وبقاءه في السلطة فبلغت معدلات الإنفاق كما موضح في الجدول رقم (2)[7]:

(1) Muhammad Asim Malik, OP.Cit, P. 272.
(2) Ibid, P 272; Murad Ali, U.S Foreign Aid to Pakistan and Democrat An Overview, Pakistan Journal of Social Sciences, Vol. 29, No.2, December, 2009, P. 250-251.
(3) Quoted in: Steve Weissman and Herbert Krosney, The Islamic Bomb The Nuclear threat to Israel and the Middle East, New York, 1981, P. 163.
(4) Jehangir Khan, OP. Cit, P.68.
(5) National Security Council, Memorandum U.S Military Supply Policy to Pakistan and India, Washington, 22 January, 1977, P.1.
(6) New York Times, Newspaper, 3 June, 1977.
(7) H. A. Rizvi, OP. Cit, P. 205.

جدول رقم (2)

معدلات الانفاق العسكري في باكستان 1970-1977

السنة	معدل الإنفاق العسكري
1970 -1971	% 55,6
1972-1973	% 59,3
1974 -1975	% 48,07
1976-1977	% 44,06

نستنتج من الجدول اعلاه ان بدايات حكم ذو الفقار علي بوتو كانت أكثر انفاقاً في المجال العسكري والتسليح، ويعزى سبب ذلك الى زيادة المساعدات العسكرية الامريكية لباكستان، فيما لوحظ انخفاض معدل الإنفاق العسكري خلال السنوات 1975 – 1977، بسبب إصرار حكومة بوتو على الاستمرار بالبرنامج النووي رغم التحذيرات الامريكية لها.

وبعد الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال محمد ضياء الحق[1] ضد حكومة ذو الفقار علي بوتو في الخامس من تموز 1977، وفي ضوء إيقاف نقل التكنولوجيا بموجب اتفاق إعادة المعالجة الفرنسي- الباكستاني، قررت الادارة الأمريكية في التاسع من تموز من العام نفسه إيقاف المساعدات الاقتصادية الى باكستان لمدة سبعة أسابيع أخرى لحين التوصل الى حل للمشكلة، وأوعزت الادارة الأمريكية أيضاً الى سفيرها في باكستان همل (Hummel) بالسعي الى الغاء الاتفاق النووي أو تأجيله الى أجل غير مسمى، وأبلغت سفيرها أيضاً بأنه اذا ادعت الحكومة العسكرية المتشكلة في باكستان بعد الانقلاب ان ذلك مستحيلاً لأن ادارتها مؤقتة، فان السفير همل يجب ان يسعى للحصول على اتفاق باكستاني لوقف تسليم المزيد من معدات إعادة المعالجة والتكنولوجيا الى ان يتم تنصيب حكومة مدنية في خريف ذلك العام[2].

ومن جانب آخر طلبت الإدارة الأمريكية أيضاً من شاه ايران ان يدعم سياستها مع القيادة العسكرية الباكستانية، ووعدت بالتشاور مع فرنسا لإيقاف الاتفاق[3].

من هذا المنطلق تأثرت العلاقات الدبلوماسية الامريكية – الباكستانية سلباً خلال إدارة الرئيس الأمريكي جيرالد فورد عام 1976، عندما بدأت ادارته تمارس ضغوطاً كبيرة وغير مسبوقة على باكستان للتخلي عن المفاوضات بشأن شراء مصنع إعادة المعالجة النووية مع فرنسا من خلال سحب مساعداتها وهو ما فعلته في كثير من الأحيان[4].

استمر توتر العلاقات الدبلوماسية بين باكستان والولايات المتحدة الأمريكية أيضاً خلال عهد الرئيس جيمي كارتر في عام 1977، الذي نظر الى التفجير النووي الهندي كأمر واقع، وضغط بدلاً من ذلك على باكستان للتوقيع على معاهدة عدم الأنتشار النووي، والغاء صفقة معمل إعادة المعالجة النووية مع فرنسا، ولأجل ذلك استخدم أساليب الضغط المختلفة لإجبار اسلام اباد على ايقاف برنامجها النووي، وتطبيق العقوبات الخاصة التي نص عليها قانون المساعدات الأمريكية والتي تقضي ايقاف المساعدات الاقتصادية والعسكرية لأي دولة تستورد المعدات النووية الحساسة والغير خاضعة للضمانات الدولية، وفي الوقت نفسه سمح الرئيس

(1) ضياء الحق (1924 – 1988): عسكري ورجل دولة باكستاني، اكمل البكالوريوس في كلية سانت ستيفن (Sant Stephen college) في دلهي، وخدم في الجيش الهندي البريطاني في فوج الفرسان عام 1943 خلال الحرب العالمية الثانية، انظم الى الجيش الباكستاني بعد الاستقلال عام 1947، ثم تقلب في المناصب العسكرية , وشارك في الحرب الهندية الباكستانية عام 1965، عينه بوتو رئيسا لأركان الجيش في 1 نيسان 1976، قام بانقلاب اطاح بحكومة بوتو في 5 تموز 1977، وفي 14 اب 1978 اصبح رئيساً لجمهورية باكستان، واعلن الأحكام العرفية، تقلد منصب رئيس باكستان في 16 أيلول 1985، وتوفي في 17 آب 1988 اثر تحطم طائرته في إقليم البنجاب بعد وقت قصير من اقلاعها. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، ط5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009. ص ص739- 740؛ الثورة، (جريدة), بغداد, العدد 2741 , 6 تموز1977.

(2) The Secretary of State Cyrus Vance provides President Jimmy Carter with information on US economic policy towards Pakistan, 9 July, 1977, P. 1.

(3) F.R.U.S, Secretary of State Secret Memorandum for the President from Cyrus Vance Pakistan, Symington US Policy Towards Pakistan Reprocessing, Washington, 9 July, 1977, P. 1-2 ; Margaret M. Huffman, OP. Cit, P. 23.

(4) Lubna Sunawar and Tationa Coutto, Op. Cit, P. 7.

كارتر للهند لشراء اليورانيوم من الولايات المتحدة لمفاعلها النووي في ترومباي، فكانت العلاقات المستقرة بين باكستان والولايات المتحدة تتوقف على رغبة باكستان في الحد من برنامجها النووي[1]. ويبدو ان هناك ازدواجية في السياسة الامريكية من خلال تعاملها مع البرنامج النووي الهندي والباكستاني، لان المصالح الامريكية في جنوب اسيا تقتضي اتباع مثل هذه السياسة بغض النظر عن الحلف الموقع بينها وبين باكستان منذ وقت سابق.

الخاتمة

يتضح مما سبق بان الخطط التي وضعها رئيس الوزراء الباكستاني ذو الفقار علي بوتو لبناء برنامج نووي باكستاني قد جرى التأكيد عليها بعد قيام الهند بأول تجربة نووية عام 1974 وامتلاكها السلاح النووي.

على الرغم من افتقار باكستان للموارد المالية الكافية لدعم برنامجها النووي الذي عدته ضروري في الوقوف بوجه الهند عدوتها التقليدية، إلا انها كانت مصرة على المضي قدماً في تحقيق هذا الهدف مهما كلفها ذلك.

ومع اعتراض الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس الامريكي جيرالد فورد على البرنامج النووي الباكستاني وتهديده بقطع المساعدات الاقتصادية، فضلاً عن رفعه الحظر المفروض على الاسلحة المصدرة للهند وباكستان منذ عام 1965، بهدف ثني باكستان في المضي قدماً ببرنامجها النووي، إلا ان كل الجهود التي بذلت لم تمنع باكستان من الاستمرار في طلب التكنلوجيا النووية من دول مختلفة بعد رفض واشنطن تقديم المساعدة في هذا المجال.

ادركت باكستان بان الحظر الذي يهددها من جارتها الهند قد يجعلها مصّرة على امتلاك السلاح النووي، لذلك رفضت التوقيع على معاهدة انتشار الاسلحة النووية واشترطت توقيع الهند على تلك المعاهدة.

ومما زاد في غضب الولايات المتحدة الامريكية على رئيس الوزراء الباكستاني توقيع اتفاقية مع فرنسا لتطوير برنامج باكستان النووي ورفض باريس التخلي عن هذا الاتفاق رغم الضغوط الامريكية المستمرة.

بسبب الاصرار الباكستاني على البرنامج النووي توترت العلاقات الامريكية– الباكستانية بعد تسلم الرئيس الامريكي جيمي كارتر السلطة في الولايات المتحدة عام 1977 والذي أصّر على الوقوف بوجه طموحات ذو الفقار علي بوتو، وقد توج ذلك بانقلاب عسكري على حكم الاخير قاده الجنرال ضياء الحق في 5 تموز 1977.

المصادر:

أولا – الوثائق الغير منشورة:

أ – المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية:

1. د. ك. و., ملفات وزارة الخارجية العراقية, رقم الملف د/277/5، الوثيقة رقم 3572/118، اسلام اباد, 1974/5/25.

ب – الوثائق الهندية:

1. D. M. f. a. I, Foreign Minister's Statement in Loksabha Onus Arms Supplies to Pakistan on February 25 1975 in Government of India Ministry of External Affairs, Foreign Affairs Record, New Delhi, Vol. 21, No.2, February, 1975**.**

ب – الوثائق الامريكية المنشورة:

1. F.R.U.S., 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia,1973- 1976, Memorandum of Conversation, No. 189, Washington, 5 February, 1975**.**

2. F.R.U.S, Secretary of State Secret Memorandum for the President from Cyrus Vance Pakistan, Symington US Policy Towards Pakistan Reprocessing, Washington, 9 July, 1977**.**

(1) Zulfqar Khan, OP. Cit, P. 39.

ونتيجة الضغوط الأمريكية على فرنسا بعد سقوط بوتو في الخامس من تموز 1977 والاضرار التي لحقت بالهيئة الدولية لباكستان بعد انقلاب الجنرال محمد ضياء الحق، أدى الى الغاء فرنسا اتفاقها مع باكستان في آب 1978، لكن على الرغم من ذلك واصلت باكستان برنامجها النووي وأصبحت من الدول النووية ينظر: Ibid, P. 39؛ علي محمد المياح، المصدر السابق، ص99-100.

3. R.U.S. 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia,1973- 1976, Meetnig with Zulfikar Ali Bhutto Prime Minister of Pakistan, Washington, 5 February, 1975**.**

4. Ford Library, National Security Adviser, Trip Briefing Books for Henry Kissinger, 1974-1976, Box 8, Memorandum from the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to President Ford, No. 224, Washington, 22 May, 1975**.**

5. Ford Library, National Security Adviser, Trip Briefing Books for Henry Kissinger, 1974-1976, Box 8, Memorandum from the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Scowcroft) to President Ford, No. 224, Washington, 22 May, 1975**.**

6. National Security Decision Memorandum 289, U.S, Military Supply Policy to Pakistan and India, Washington, 24 March, 1975**.**

7. F.R.U.S, 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia, 1973- 1976 Letter from to President Ford to Pakistani Prime Minister Bhutto, No.225, Washington, 19 March, 1976**.**

8. F.R.U.S., 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia,1973- 1976, Memorandum of Conversation, Washington, 15 May, 1975**.**

9. F.R.U.S.,meeting with Aziz Ahmed, Minister of State for Foreign and Defense Affairs of Pakistan, Washington, 9 October, 1975.

10. F.R.U.S, 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia, 1973- 1976, Tel 40475 from the Department of State to the Embassy in Pakistan, Washington, 14 February, 1976**.**

11. F.R.U.S, 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia, 1973- 1976, Tel 40475 from the Department of State to the Embassy in Pakistan, No. 224, Washington, 14 February, 1976**.**

12. National Security council, Memorandum for Les Janka from Bob Oakley, Omb Request for NSC Views on Sale of Naval Vessels to Pakistan،Washington, 24 May, 1976**.**

13. F.R.U.S. 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia, 1973- 1976, Memorandum of Conversation, No. 227, Washington, 12 April, 1976**.**

14. F.R.U.S, 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia, 1973- 1976, Memorandum from the David Elliott and Robert Oakley of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Scowcroft), No. 232, Washington, 12 July, 1976**.**

15. F.R.U.S. 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia, 1973- 1976, Memorandum of Conversation, No. 235, Washington, 11 September, 1976**.**

16. F.R.U.S., 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia, 1973- 1976, Memorandum of Conversation, No. 239, Washington, 17 December, 1976**.**

17. F.R.U.S., 1969- 1976, VOL. E-8, Documents on South Asia, 1973- 1976, Interagency Intelligence Memorandum 76-047,No. 240, Washington, 30 September, 1976**.**

18. National Security Council, Memorandum U.S Military Supply Policy to Pakistan and India, Washington, 22 January, 1977**.**

19. The Secretary of State Cyrus Vance provides President Jimmy Carter with information on US economic policy towards Pakistan, 9 July, 1977**.**

ثانياً الرسائل والاطاريح:

1. رحيم جودي غياض العميري, ذو الفقار علي بوتو ودوره السياسي في باكستان حتى عام 1979، رساله ماجستير غير منشوره، كليه التربيه, جامعه القادسيه،2011.
2. نبراس بلاسم كاظم الطائي، انديرا غاندي ودورها في الحياة الأقتصادية والسياسية في الهند 1917–1977، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2016.
3. سعد علي حسين خميس التميمي، التوازن النووي الهندي– الباكستاني دوافع التحول وآثاره, رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد, 2000.

4. هاجر خضر محمد النصراوي، معمر القذافي ودوره في سياسة ليبيا الداخلية حتى عام 1979، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، 2016.
5. حسين كريم حمود الحميداوي، محمد رضا بهلوي دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2007.
6. طارق نجم عبد الواحد، العلاقات الهندية – السوفيتية 1972–1984، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، 2017.
7. هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية 1971–1994، أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 1995.

ثالثا – الكتب:

أ – الكتب العربية:

1. علي محمد المياح، التوازن النووي في شبه القارة الهندية، مجلة الحكمة، العدد7، بغداد، 1999.
2. سوبرا همانيام، اساطير وحقائق نووية، ترجمة: عبد القادر السامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987.
3. بول براكن، العصر النووي الثاني الإستراتيجيا والأخطار وسياسات القوى الجديدة، ترجمة بسام شيحا وسعيد الحسنة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.
4. مأمون كيوان، السلاح النووي الباكستاني: التحديات والمصير، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، (د.ت).
5. محمد عبد الفقار شكر، عبد القدير خان: الآب الروحي للقنبلة النووية الباكستانية، كراتشي، باكستان، 2003.
6. جيمي كارتر في انتخابات عام 1976 بفارق ضئيل، وهو الرئيس الامريكي الوحيد الذي لم ينتخب رئيساً توفي عام 2006.
7. ابراهيم عبد الحميد غالي، سياسة الهند النووية في نصف قرن المسار والمؤثرات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2013.
8. محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية، تركة قرن مضى وحمولة قرن اتى، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2005.
9. محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1983.
10. ابراهيم بابللي، التفجيرات النووية الباكستانية، ناشري للنشر الالكتروني، الكويت، 2006

ب –الكتب الاجنبية:

1. Militraly balance, International duistute for strategic studies, 1997- 1998, London, Oxford**.**
2. M. J.Desai, India the nuclear weapons, Vol.3, No. 2, Autumn, 1965.
3. William Burr, National Security Archive 1977- 1997, China, Pakistan and the Bomb, No. 114, Washington, 5 March, 2004**.**
4. Margaret M. Huffman, the United Stateand Pakistan during Crisis from the Russian Intervention in Afghanistan to 9/11, director of thesis, Major Department History, Master of Arts, East Carolina University, 2012**.**
5. Willem Van Kemenade, The Fragile Pakistan State Ally of the United States and China, (N.P), (N.D).
6. H. A. Rizvi, the Miltary and Politics in Pakistan (1947-1986), Foundation Books, New Delhi, 1988**.**

رابعاً – البحوث والدراسات المنشورة:

أ – العربية

1. نعيم جاسم محمد وسحر عبد السلام مهدي، السياسة السوفيتية تجاه النشاط النووي الباكستاني (1958– 1977)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد 21، جامعة الكوفة، 2017.
2. احمد ابراهيم محمود، التجارب النووية الهندية – الباكستانية، الاثار الاستراتيجية والانعكاسات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، بحث في كتاب (الخيار النووي في الشرق الأوسط)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
3. هاني الياس خضر الحديثي، البرنامج النووي الباكستاني: الدوافع والقدرات، من كتاب التسلح في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، بغداد، 1988.
4. مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر، باكستان والديمقراطية، تقارير إستراتيجية، د.م، 2008.
5. صالح عباس الطائي، الهند ونفط الخليج من الترقب الحذر إلى اغتنام الفرص، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، المجلد الثالث، العدد 11، جامعة النهرين، خريف 2006.

ب – الاجنبية:

1. Jehangir Khan, U.S, Pakistan Relations, The Geo-strategic and Geopolitical Factors, Canadian Social Science, Vol. 6, No. 2, 2010.
2. Zulfqar Khan, The Politics of Nuclear Non- Proliferation with Particular Reference to South Asia, IRRI Journal V, No. 1, 2005**.**
3. Murad Ali, U.S. Aid to Pakistan during the Tenures of Democrat and Republican Administrations, IPRI Journal, Vol. XVI, No. 2, Summer 2016**.**
4. Lubna Sunawar and Tationa Coutto, U.S, Pakistan Relations during the Cold War, The Journal of Interational Relations, Peace Studies and Development, Vol.1, Iss.1, Article 6, 2015**.**
5. Murad Ali, U.S Foreign Aid to Pakistan and Democrat An Overview, Pakistan Journal of Social Sciences, Vol. 29, No.2, December, 2009**.**
6. Steve Weissman and Herbert Krosney, The Islamic Bomb The Nuclear threat to Israel and the Middle East, New York, 1981**.**

خامساً– الموسوعات:

أ – الموسوعات العربية:

1. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، ط5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009.

ب – الموسوعات الاجنبية:

1. The Hutchinson, Encyclopedia of Modern Political Biography, Helicon, N. P, 2005**.**

سادساً – الصحف:

أ – العربية:

1. الثورة، بغداد، العدد 1772، 24 ايار 1974.
2. الثورة، (جريدة), بغداد, العدد 2741، 6 تموز 1977.
3. الوطن (جريدة)، الكويت، العدد 1760، 21 آب 1979.

ب – الاجنبية:

1. The Guardian, 19 May, 1974.
2. Washington Post, Newspaper, 19 May, 1974.
3. Washington Post, Newspaper, 25 Sep, 1974.
4. Washington Post, Newspaper, 5 Feb, 1975.
5. Washington Post, Newspaper, 6 Feb, 1975.
6. Washington Post, Newspaper, 25 Feb, 1975.
7. Washington Post, Newspaper, 9 August, 1976.
8. The New York Times, Newspaper, 9Jul, 1974.
9. The New York Times, Newspaper, 17 Oct, 1974.
10. New York Times, Newspaper, 10 August, 1976.
11. New York Times, Newspaper, 3 June, 1977.
12. Los Angeles Times, Newspaper, 11 Nov, 1974.
13. The Christian Science Newspaper, 3 Dec, 1974.
14. The Christian Science Newspapers, 3 Feb, 1975.